

اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق أسبابه ونتائجه وسبل مواجهته

أ.م.د. د. ثائر محمود رشيد

قسم الاقتصاد - جامعة بغداد

مقدمة

القضية التي تشغل بال الجميع اليوم هي حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته، وفي ظل المرحلة الانتقالية التي يمر بها العراق يمكن تسمية الكثير من المتغيرات التي تعد سبباً رئيساً في استشراف ظاهرة الفساد، في ظل اقتصاد الظل أو الخفي وعدم الشفافية في التشريعات القانونية للتغيرات السريعة الحاصلة فضلاً عن النزوع نحو آليات اقتصاد السوق والانفتاح التجاري غير المبرمج أو المبرر على العالم الخارجي دون ترسيخ قواعده الأساسية، وكل ذلك ولما توضح معالم الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي وتوضيح معالم دور الدولة وفعاليتها ودور النشاط الخاص، وعلى الصعيد الاجتماعي فإن اقتصاد الفساد يؤدي إلى سوء في إعادة توزيع الثروة والدخل والذي يفضي إلى وجود تحولات سريعة وفجائية في تركيبة المجتمع وتكريس التفاوت الاجتماعي، فضلاً عن احتمالات عدم الاستقرار السياسي وتهديد كيان الدولة في إطار بيئة حاضنة للفساد.

وفي هذا المجال سنتناول موضوع اقتصاد الظل والذي يقصد منه كل عمل مستتر لا يخضع للنظام الاقتصادي ولا يدور في فلكه وكل نشاط يمارسه الأفراد أو الشركات لا يتم حصره وإحصاؤه بشكل رسمي، بل ولا تستطيع الحكومات حصره أو متابعته أو إدخاله ضمن الدخل القومي، وخصوصاً الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وكافة أشكال الدخل التي لا يُعبر عنها رسمياً التي يتم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة وغير المشروعة، سواء كانت من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقبولة، حيث يدخل ضمنه (الغش الصناعي والتجاري، وتجارة المخدرات، والسلاح، والدعارة، وتجارة السلع المسمومة والمهربة ولعب القمار وتهريب البشر والرشاوى وغسيل الأموال والاختلاس)، وكل

المعاملات أو الفعاليات الاقتصادية التي لا تدخل دورة الدخل والتي يكون من نتائجها انخفاض إيرادات الدولة وبالتالي تردي نوعية السلع والخدمات العامة والكم المعروض منها كما يؤدي إلى انخفاض الوعاء الضريبي ومن ثم الإيرادات الضريبية ، إذ كلما زادت معدلات نمو اقتصاديات الظل مقارنة بالاقتصاد المنظم كلما أدى ذلك بدوره إلى إحصاءات غير دقيقة ومضللة ، وهو ما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي على الخدمات والأفراد والبنى التحتية .

كما أن ازدياد مساحة اقتصاديات الظل تؤدي إلى إفرازات سلبية على المجتمع من الناحية الأخلاقية والسلوكية ، فكلما زادت مساحة الأعمال والنشاطات التي تتم في الظل بعيداً عن أعين الرقابة كلما كثرت المخالفات والمفاسد وانتعشت الأنشطة غير الشرعية .

ولقد تعددت اتجاهات اقتصاد الظل Shadow Economy في صلب الاقتصاديات المعاصرة بصورة استعصى حتى على صانعي السياسة الاقتصادية من السيطرة على النتائج السلبية التي أحدثها هذا الاقتصاد غير الرسمي أو الخفي أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي ، ولذلك تأتي أهمية دراسة وتحليل إشكالية ظاهرة اقتصاد الظل غير المنظم في العراق والتي انتشرت مؤخراً لأسباب عديدة من خلال التوصل إلى حلول ومقترحات للحد من هذه الظاهرة ، ومن الجدير بالذكر إن البحث يستند إلى فرضية محدودة وهي إن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة هو :

قلة فرص العمل المتاحة في السوق المحلي وحالة الركود والتضخم الاقتصادي ، مما يضطر أعداد كبيرة للعمل في القطاع غير الرسمي لاسيما بعد ترك العديد من أبناء الريف من المزارعين واضطرارهم للعمل في المدن في مختلف الأعمال والأنشطة غير الرسمية ذلك إن تخلف مناطق الريف وعجز القطاعات في المدن عن استيعاب العمالة المهاجرة والذي يجبر العاطلين عن العمل في أعمال هامشية غير منظمة في ظل انخفاض مستوى التحصيل العلمي والتأهيل المهني مما يعني اتساع رقعة العمل بهذا القطاع مع ندرة فرص العمل نتيجة لتراجع فرص العمل الرسمية وتراجع عملية التنمية الزراعية والصناعية ، حيث أخذت تتشكل ورش العمل غير المنظمة في هذا القطاع (الصغيرة والمتوسطة) لتصبح جزءاً أساسياً من الاقتصاد في ظل عدم وجود إطار مؤسسي وبيئة حاضنة للأعمال وتشوه في تركيبة سوق العمل .

أولاً : أسباب ومظاهر اقتصاد الفساد

ظاهرة الفساد وبكل أشكاله ظاهرة أثارت اهتمام الباحثين نظراً لتعدد أشكالها وتنوع وسائل تغلغلها الضارة في مفاصل الدولة والمجتمع ، فهي تأخذ معاني متعددة منها الرشوة والاختلاس والمحابة أو التدليس أو الحياد عن الحق ، وغيرها من المعاني التي تتفشى بنسب متفاوتة بين مجتمع وآخر أو دولة وأخرى ، بحسب مديات التقدم فيها أو التراجع السياسي والاقتصادي الاجتماعي والقانوني فضلاً عن التكوين الثقافي لدى أبناء المجتمع ، ناهيك عن تفسيرها بأنها جزاء العصيان لطاعة الله في قوله تعالى : " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس " (١) .

أما العلاقة بين ظاهرة الفساد واقتصاد الفساد فيمكن بيانه عن طريق مفاهيم عدة تختلف في مدياتها واتجاهاتها فقد عرف البنك الدولي الظاهرة على أنها " استعمال الوظيفة العامة للكسب الشخصي " .

حيث قسم الفساد إلى (٢) :

فساد صغير : ويشمل آلية دفع الرشوة والعمولة والية وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع للأقارب .

فساد كبير : ويشمل صفقات السلاح ووكالات تجارية للشركات المتعددة الجنسية .

وبذلك فإن للفساد مفهوم واسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية وغياب الأسس والقواعد والضوابط التي تحكم السلوك ليس فيها عامل مشترك إلا عامل واحد هو تحقيق الربح والمصلحة الأنانية والفائدة لشخص أو فئة من الناس بغض النظر عن النتائج التي تترتب على الآخرين ومصالحهم ، وهذا يعني الكثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي تتنافى مع أبسط قيم وقواعد السلوك الإنساني .

وتتعدد أنواع الفساد الاقتصادي بدءاً من الرشوة - والغش التجاري والصناعي - وتهريبات ضريبية وكمركية - والمقاولات والعطاءات والتواطؤات الضمنية إلى قضايا التمويل والإصدار النقدي وعمل المصارف وحالات غسل الأموال .

ولعل الظاهرة الجديدة التي انتشرت خلال السنوات القليلة الماضية في معظم بلدان العالم ولاسيما النامية منها ما نشهده من استعداد رجال الأعمال النشطين اقتصادياً للانتقال المعاكس من مواقع التجارة إلى مواقع السلطة والجاه الإداري والسياسي تحت ستار الإصلاح والانفتاح وبممارسة

المحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة وعدم جدوى الطعون والتظلمات بلا رادع قانوني ، ومما لاشك فيه إن هذه الأمراض أضعفت النسيج الاجتماعي وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات وشوهت مفهوم الدولة ونفرت أصحاب الضمير وغاية الخدمة العمومية حيث انعدمت أخلاقيات العمل وشيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجده من الذرائع ما يبرر استمراره واتساع الممارسات على مستوى الحياة اليومية إذ نلاحظ إن الرشوة والعمولة أخذت تشكل تدريجياً إحدى أهم مقومات نظام الحوافز في المعاملات الرسمية وغير الرسمية .

وفي إطار أزمة اقتصاد الفساد أصبحت الدخول المتحققة تفوق في قيمتها الدخول أو الأجور الاسمية فالأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار الموارد الطبيعية والإستراتيجية ومختلف عقود المقاولات (حيث انعدام الشفافية والقيود الإدارية وعدم النزاهة والإدارات الميكافيلية) (الغاية تبرر الوسيلة) وغيرهات الطريق أمام البعض لتحقيق مكاسب غير مشروعة ، فضلاً عن تراخي قانون العقوبات وهشاشته، والذي يشجع على الفساد حيث ضعف السلوكيات وبخاصة الوظيفية في ظل غياب المحاسبة تحفز على ارتكاب الفساد وحافز لتقاضي الرشوة ، وفي غمار هذا كله يفقد القانون هيئته في المجتمع ويفقد معه المواطن الثقة في سلطة القانون وهيبة الدولة كون الجزاءات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات وتنهار كل الضوابط التي تحمي مسار المجتمع من الفساد .

ثانياً : آثار ظاهرة الفساد وتكاليفها الاقتصادية – الاجتماعية

لظاهرة الفساد مدخلات (مسببات) فسيكون من الطبيعي أن تكون لها مخرجات (آثار) تنعكس على المجتمعات التي تعاني من تآليل الفساد وقد تم رصد الكثير من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للفساد لاسيما إذا ما تطرقنا إلى الاقتصاد العراقي وكما يأتي^(٣) :

- ١- أصبح الاقتصاد العراقي مثالا ونموذجاً لظهور جميع مساوئ وأمراض عشوائية السوق المنفتح، بعد أن شهدت فترة ما بعد الحرب ٢٠٠٣ آلية جديدة تميزت في حرية الاستيراد ورفع جميع حواجز الضرائب والرسوم وإغراق السوق المحلية بجميع السلع ولاسيما تلك التي تقوم المنشآت الصغيرة والمنزلية بإنتاجها وبأسعار تعجز هذه المنشآت أن تنافسها بسبب الاستيراد من مناشيء رخيصة لا تتقيد بالجودة والمتانة .

- ٢- انخفاض مستوى الموارد البشرية ومهارتهم وكفاءاتهم من حيث المهارات الفنية المؤهلة وانعدام سياسة التحفيز للتطوير والابتكار، ناهيك عن تدني الأجور والمرتبات .
- ٣- تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد وما في ذلك من تشوه للموازنة العامة للدولة .
- ٤- ضعف النمو الاقتصادي بوجه عام نتيجة سوء التخطيط لعملية التنمية الاقتصادية .
- ٥- انخفاض معدل العائد الاستثماري إذ إن المبالغ التي يدفعها المستثمر كعمولات ورشاوى على كلفة المشروع ستجد ما يعوضها من خلال ذلك الانخفاض .
- ٦- فقدان ثقة الفرد بأهمية العمل وقيمه طالما إن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق الدخول المكتسبة عن العمل الشريف .
- ٧- هجرة الكفاءات العلمية وأصحاب العقول إلى الخارج ولأسباب عديدة .
- ٨- زيادة حجم المديونية الخارجية وتعثر إمكانات سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية .
- ٩- التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين أبناء المجتمع مما يسهم في شيوع حالات الفقر وتردي سائر الأحوال المعيشية والاجتماعية .
- ١٠- ارتفاع تكاليف تكوين رأس المال في المشاريع الاقتصادية والخدمية نتيجة العمولات والتي تتجاوز أحيانا ما بين (٢٠-٥٠ %) من التكاليف الأصلية .
- ارتفاع حجم التهرب الضريبي مما يعني ضعف إيرادات الدولة وبالتالي ضعف الأنفاق العام للحكومة لتلبية احتياجات المجتمع من الخدمات الضرورية .
- ١٢- ضعف قطاع الخدمات (الاقتصادية ، الصحة ، التعليم ، الماء ، والكهرباء...الخ) من القطاعات الأساسية التي توفر احتياجات المواطن الأساسية نتيجة الفساد وعدم المتابعة والمساءلة أو المحاسبة من قبل الجهات المختصة .
- ١٣- توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.
- ١٤- نشر ثقافات فاسدة قد تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة ومنها عدم احترام وقت العمل وامتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه فضلا عن الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالأحكام والقواعد والنصوص المالية العامة والخاصة والإسراف وإهدار المال العام .

١٥- عدم التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وضياع فرص استثمارية نتيجة ذلك حيث ازدياد كلفة الفرصة البديلة .

تأسيساً على ما تقدم إظهاراً اقتصاد الفساد تزعزع الثقة بالاقتصاد وعدم الشفافية وتزيد كلفة العمليات التنموية وتؤثر على أولويات الاستثمار والمفاضلة بين المشروعات الاقتصادية بل هي حالة تكريس للتخلف الاقتصادي وهدر وتبديد الأموال العامة للشعب والإبقاء على الفقر والبطالة بل تنمية للتخلف في وقت تتخفّض فيه قدرة الدولة على تأمين الخدمات والسلع العامة الأساسية وتهدد العدالة الاجتماعية خاصة إذا ما تابعنا أسعار النفط العالمية التي تتسم بالتذبذب المستمر والانخفاض الحاد بالأسعار والتي تنعكس في عدم القدرة على الإيفاء بمتطلبات النفقات العامة للدولة كون إن الاقتصاد العراقي وحيد الجانب.

ثالثاً : مفهوم اقتصاد الظل غير المنظم

إن الحديث عن الاقتصاد غير المنظم INFORMAL ECONOMY يكتسب أهمية كبيرة ولاسيما في الآونة الأخيرة بعد التحولات والمتغيرات التي عصفت بالدول من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وبعد أن أخذ يحتل مكانته على مستوى الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وقد ورد استخدام هذا المصطلح للمرة الأولى في تقرير بعثة منظمة العمل الدولية إلى كينيا عام ١٩٧٢ بعد أن تبين وجود عدد كبير من العمال الفقراء يقومون بأعمال شاقة دون تنظيم أو حماية وتسجيل ودون رعاية من الدولة ، بالرغم من صعوبة تحديد أو رصد تطور هذا القطاع نظراً لعدم توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن أنشطة هذا القطاع التي تمارس ضمن القطاع غير المنظم. ولقد عرفت منظمة العمل الدولية مصطلح الاقتصاد غير المنظم بتوفر عدة عناصر مثل (سهولة الدخول للنشاط والاعتماد على الموارد الذاتية وملكية العائلة للموارد والعمليات الصغيرة الطاقة) .

ويعرف أيضاً اقتصاد الظل كل عمل مستتر ونشاط يمارسه الأفراد أو تقوم به الجماعات يتم حصره وإحصاؤه بشكل رسمي ولا تستطيع الحكومات حصره أو متابعته أو إدخاله ضمن الدخل القومي ، ويشمل إضافة إلى الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة كافة أشكال الدخل التي لا يُعبر عنها رسمياً ، والتي يتم تحصيلها من إنتاج السلع والخدمات المشروعة ، حيث يدخل ضمنه

الغش الصناعي والقتل التجاري ، وتجارة المخدرات ، والأسلحة ، والدعارة ، وتجارة السلع المسمومة والمهربة ، ولعب القمار ، وتهريب البشر ، والرشاوى ، وغسيل الأموال ، والاختلاسات ، وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المالكين غير مشروعة واختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص ، وينشط في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي وقصور وعدم إنفاذ القوانين بحيث تعددت موجات اقتصاد الظل SHADOW ECONOMY وتمددت في صلب الاقتصاديات المعاصرة بصورة استعصى حتى على صانعي القرار الاقتصادي السيطرة عليه بحيث أخذ يسمى بالاقتصاد غير الرسمي أو الخفي .

وسنحاول أن نتناول كل منهما بنوع من التفصيل

اقتصاد الظل أو الاقتصاد المستتر أو ما تلبه ، مصطلحات تعني شيئا واحدا ألا وهو كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المنشآت ولكن لا يتم إحصاؤها بشكل رسمي ولا تعرف الحكومات قيمتها الفعلية ولا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع للنظام الضريبي أو الرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي .

ولكن من الأمثلة على الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أيضا والتي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الخفي : تجارة المخدرات وتجارة السلع المسمومة والسلع المهربة ولعب القمار وتهريب البشر بين الدول والرشاوى والاختلاسات وكافة صور الفساد المالي التي تؤدي إلى كسب المال بطرق غير مشروعة واختفائه من القيود المحاسبية في القطاعين العام والخاص والمقايضات غير الرسمية وغير المشروعة بالسلع والخدمات والمصالح والمنافع التي تقود إلى الفساد الإداري والمالي .

ويجب التمييز بين الاقتصاد غير المنظم وأنشطة الاقتصاد غير المنظم ، فإذا كان الاقتصاد غير المنظم يعرف بغياب التنظيم فإن النشاطات الاقتصادية نوعان :

الأول : الإنتاج غير المنظم الذي لا يعني بالضرورة مخالفة القوانين والتهرب من الضرائب وقوانين العمل ، ولكن صاحبه يرغب في تجنب التعقيدات الإدارية ، فهو نشاط غير ممنوع ولكنه يمارس دون ترخيص .

الثاني : الإنتاج غير المنظم والذي يعتبر غير قانوني وبالتالي ممنوعا كالتهرب والمخدرات وغسيل الأموال .

ولقد أظهرت دراسات أجراها صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد الخفي تزداد معدلاته في الدول النامية والدول الشرقية بشكل خاص مثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ، حيث إن نتائج المسح الإحصائي الذي أجري خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠٠٠ أظهرت أن الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط كان في الدول النامية يتراوح ما بين ٣٥ إلى ٤٤% ، وفي الدول الشرقية يتراوح ما بين ٢١ إلى ٣٠ % وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتراوح ما بين ١٤ إلى ١٦ % .

ولقد أظهرت نتائج الدراسات التي تمت في الفترة ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠ على دول متنوعة من العالم أن حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعاً في بعض الدول مثل نيجيريا وتايلاند وبوليفيا وروسيا ويوغوسلافيا واليونان وإيطاليا والدول الاسكندنافية وشيلي ، وكان منخفضاً في دول أخرى مثل سويسرا وأوزبكستان النمسا والولايات المتحدة الأميركية وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وهونغ كونغ وسنغافورة ، كما إن مساهمة القطاع غير المنظم في تبيض الأموال على المستوى الدولي حيث يتم تبيض أكثر من ٥٠٠ مليار دولار سنوياً^(٤).

كما أثبتت الدراسات أن معدلات نمو اقتصاد الظل تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة حيث يزداد فيها الاعتماد على النفس في الأعمال المنزلية كطهو الطعام والخياطة والكي والأمور التنظيفية والخدمية الأخرى وإعداد معظم منتجات المعامل والأفران والورش الأخرى المتعددة ، حيث يتم تصنيعها في المنازل ، كما أن الدول النامية تعتمد على الزراعة والمشروعات الزراعية الصغيرة التي غالباً ما تقوم بتدبير شؤونها وإدارتها الأسرة ، وبالتالي فإن أغلب هذه المنتجات لا تدخل في حسابات الدخل القومي وتدخل في إطار الاقتصاد الخفي .

وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي ظاهرةً اقتصاديةً صحيةً إذا كان نشاطاً مشروعاً ، حيث إن إنتاجية العامل في الاقتصاد الخفي قد تكون أعلى منها في الاقتصاد الظاهر أحياناً ، وذلك نظراً لارتفاع حوافز العمل الخفي وتأقلم العامل مع ظروف العمل وارتياحه لها، وقد يكون ذلك مناسباً للظروف الاقتصادية للدول النامية أيضاً .

ولا شك أن النشاط الاقتصادي الخفي يشكل ظاهرةً سلبيةً منكرةً إذا كانت تلك الأنشطة غير مشروعة أو إنتاجية العامل فيه منخفضة أو أنه يضر بالصالح العام أو الاقتصاد القومي الفعلي وغير ذلك في كافة الأحوال فإن اقتصاد الظل يؤدي إلى تزايد معدل التهرب من دفع الضرائب والرسوم والغرامات حيث تفقد الحكومة إيرادات كبيرة تؤثر سلبياً على ميزانيتها العامة وعلى

مستوى الإنفاق العام ، ثم على مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام ، وقد يؤدي ذلك بالحكومات إلى إتباع سياسات اقتصادية أكثر تعقيداً مثل زيادة الضرائب والرسوم والغرامات وتعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية والأمنية والقضائية وزيادة النفقات العامة الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري وعلى حساب الإنفاق على البنية الأساسية دون مبررات منطقية .

وكما ازداد معدّل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي ، الظاهر ، كلما أعطى معلومات وإحصائيات مضلّة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي ، وكذلك سوء إعادة توزيعه كما يؤثر اقتصاد الظل كثيراً على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والاجتماعية التي من المفترض أن يعتمد التعامل بين كافة أفرادها على الوازع الديني والأخلاقي السليم النابع من ضمير الأفراد والرقابة الذاتية .

وتؤكد معظم الدراسات على أن النشاط غير المنظم يلعب دوراً مركباً في الاقتصاد ويمكن تلخيص مساهمته بجانبين :

الأول : إن إنتاج الأنشطة غير المنظمة تمثّل جزءاً مهماً من عرض السلع والخدمات ، كما أن المداخل التي يولدها تمثل سوقاً للطلب عليها والمنتجة في القطاع نفسه أو في القطاع الرسمي ، واعتباراً لهذا الدور تقدر الدراسات أن مساهمة الاقتصاد غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا تمثل حوالي ٤٢% وفي دول أمريكا اللاتينية تشكل ٤١% وفي دول آسيا تتراوح ما بين ٥٢,٦% في تايلاند و ١٣,١% في سنغافورة ، أما في الدول المتقدمة فقد بلغت مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١,٣% في اليابان و ١٨% في دول منظمة التعاون الأوروبي ، ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ٥ و ٣٥% من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان النامية ويتجلى دور القطاع غير المنظم في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متباين في الدول العربية ، فالإقتصاد غير المنظم يشكل في الأردن مثلاً حوالي ثلث الإقتصاد الأردني ويساهم بحوالي ربع الناتج المحلي ، ويشكل هذا القطاع بنسبة ٣٥% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سوريا و ٣٤% من الدخل الوطني اللبناني وفي الإمارات العربية المتحدة ٢٦% وفي المغرب ٤٠,٥% وفي تونس تزيد عن ٣٥% من ناتج كل دولة وفي مصر وبين ٤٠ و ٦٠% من ناتجها المحلي الوطني (٥) .

أما اجتماعيا فيحتل الاقتصاد غير المنظم موقعا مهما في اقتصاديات الدول النامية ، حيث يستوعب ٣٠٠ مليون شخص حسب مصادر أخرى يضمن هذا القطاع ع ثلاثة أرباع قوة العمل العالمية في حين أن القطاع المنظم يستوعب فقط ربع قوة العمل العالمية ، ويعد سبيلا لخلاص معظم السكان من حالة البطالة والفاقة والعوز ، وفي مصر يعمل أكثر من سبعة ملايين في القطاع غير المنظم وفق الإحصاءات الرسمية وهي تشكل حوالي ٤٠% من القوى العاملة في مصر ، ولكنها أكثر من ذلك بكثير بسبب تشغيل الأطفال وعمليات نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وفي سوريا يعتبر قطاع الاقتصاد غير المنظم كبيرا في الصناعة والزراعة والورش ويستوعب ٣٩% من العمالة ونصيب القطاع غير المنظم من العمالة بحسب التأهيل (ابتدائية وما دون بلغت تقريبا حوالي ٨٥،٧% من مجموع العاملين في القطاع غير المنظم) ^(٦). وفي المغرب يستقطب حوالي ٣٩% من العاملين (٢٥% منها نساء) ، ويساهم هذا القطاع في تغطية الطلب على المنتجات التي يصعب إقامة صناعات كبرى لإنتاجها نظرا لضيق السوق المحلية فضلا عن مساهمته في انخفاض تكاليف المعيشة والحد من الفقر ^(٧).

رابعا : خصائص ومجالات اقتصاد الظل غير المنظم في العراق

تواجه أسواق العمل في العراق تحديين رئيسيين الأول :

- ازدياد عولمة الاقتصاد حيث التغيرات التكنولوجية السريعة التي تؤدي إلى ارتفاع "النمو بلا وظائف" مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة فالعولمة تؤدي إلى زيادة سرعة تأثير أسواق العمل بالصدمات وإلى زيادة حدة التنافس الدولي وإلى ازدياد حركة رأس المال.

والثاني أما سوق العمل Labor Market في العراق الذي يتميز بارتفاع نسبة العاملين من الذكور نسبة للإناث وهو أمر لا يختلف فيه عن الدول المجاورة ، ومن أبرز الخصائص المميزة لسوق العمل العراقية هو ارتفاع معدل نمو العرض من العمل نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان والقوى العاملة يقابله تباطؤ نمو الطلب على العمل ^(٨) ، والذي هو ناجم عن عدة عوامل أبرزها قلة التخصيصات المالية المعدة لأغراض الاستثمار الناتجة عن أسباب غير اقتصادية كالحروب التي خاضها العراق ومن ثم الحصار الاقتصادي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي والذي سبب بدوره ضعفاً في القدرة على خلق وتوليد فرص العمل .

ومن الجدير بالإشارة إن هناك جانبين ينبغي توضيحهما في سوق العمل هما :

١-هيكل سوق العمل : إذ يطرح النمو السكاني واحداً من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد

العراقي في سعيه إلى تعليم وتشغيل القوى العاملة الشابة الآخذة في التزايد .

ويشغل القطاع غير المنظم أو الرسمي هنا شريحة هامة من سكان العراق إذ يستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة التي يغلب إنها غير ماهرة ، وقد نما هذا القطاع كثيراً خلال العقدين الماضيين وهو يشغل أكثر من ٣٠% من القوى العاملة في العراق ولكن نظراً لتدني إنتاجية هذه القوى يدفع القطاع غير النظامي أجور حقيقية أدنى من أجور القطاع النظامي وتبقى مساهمته ضئيلة في التخفيف من حدة الفقر حيث انخفاض إنتاجية العمل إذ برز وعلى نطاق واسع قطاع غير منظم يضم أعداد مهمة من الباعة المتجولين وأصحاب الأكشاك وخاصة من الحاصلين على الشهادات بسبب سوء توزيع قوة العمل والذي نجم عنه انخفاض إنتاجية العمل حيث ضعف قدراته وخبراته ومستوى تعليمه . فضلاً عن إن التقدم العلمي والتكنولوجي لا بد وان يترك آثارا جانبية على المجتمع ونشوء البطالة في ظل قصور مستويات التعليم .

٢-التدريب الفني والمهني : إذ لا تستجيب نواتج الأنظمة التعليمية على النحو المناسب لطلب

سوق العمل لان النظام التعليمي القائم لا يزود الطلاب بما يكفي من المهارات التي يطلبها أرباب العمل (الخاص والحكومي) إذ يتزايد للأيدي العاملة ذات المهارات العالية والفنية وهذا يخفف الطلب على المتخرجين الشباب فيؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة ويثبط عزيمة الشباب المتعلمين ويزيد انخفاض نوعية التعليم والتدريب غير الملائم من صعوبة حصول الوافدين الجدد على العمل المنتج .

وفي العراق يمكن النظر إلى اقتصاد الظل غير المنظم باعتباره نشاط اقتصادي يمارس بصورة غير رسمية وفي الوقت ذاته قد يكون قانوني أو غير قانوني وهو قطاع غير رسمي أو عمل هامشي ولا يوجد ترخيص لمزاولة النشاط ولا يلتزم برسوم ولا يخضع للقوانين . وعليه يطلق على القطاع غير المنظم بأنه القطاع الذي يمارس أفراد العمل خارج إطار المنشأة أو الذين يمارسون عملهم ضمن أشباه المنشآت وبخاصة الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها صفة الثبات والديمومة. وكلما ازداد نمو اقتصاد الظل نزحت مدخلات الإنتاج سيما العمالة أو جزء منها علي الأقل خارج الاقتصاد الرسمي ويؤدي ذلك إلى إضعاف معدل نمو الاقتصاد الرسمي ذلك انه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة عن الدولة ولذلك يعتمد (الهرية في عمله شراء وبيعاً وعملاً) أي

بعيداً عن أعين الرقابة ولا يمسك دفاتر نظامية ، وإنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة سواء كانت (بوم أم ضرائب أم خطط أم تقديم بيانات .. الخ) ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها .

ونظراً لتنوع مجالات عمله يُطلق عليه أسماء متعددة فإذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل (أسلحة - مخدرات - سرقة الآثار - المتاجرة بالبشر.. الخ) .. فإننا ندعوه (الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة Black Economy أما إذا كان التعامل به ممنوعاً واستخدام السلعة مسموحاً مثل (السوق السوداء لبعض السلع إنتاج بعض السلع بمعامل غير مرخصة - دكاكين وورش غير مسجلة- أعمال الأجرة - عقود من الباطن غير موثقة الخ) فإننا ندعوه بالاقتصاد غير رسمي Informal Economy ورغم الاختلاف الكبير بينهما من حيث الهدف والآلية والآثار المترتبة إلا أنَّ كل منهما يعتبر مستهلكاً للخدمات المقدمة من الدولة ولا يساهم في خزينة الدولة .

أما أهم مجالات وخصائص الاقتصاد غير المنظم فيمكن القول إن أكثر النشاطات التجارية والصناعية التي تجتذب المتورطين فيها تتوزع على النحو التالي : في المجال التجاري تأتي على رأس القائمة البقالات التجارية ، ومجلات بيع الأقمشة ، ومجلات بيع الخضار والفواكه ، والمخابز ، والمطاعم ، وفي المجال الصناعي هناك ورش الميكانيكا والكهرباء ومحطات الخدمة الخاصة بالسيارات ، إضافة إلى مجالات تغيير الزيوت ، مغاسل السيارات ، الخراطة ، السمكرة ، والحدادة ، وبالنسبة للمجالات الحرفية تستحوذ عليها مجالات للبلابة ، التركيبات الكهربائية ، وأماكن الحلاقة والتزيين إضافة إلى مجالات مغاسل الملابس وأنشطة الخدمات المنزلية والتصليح والصيانة وخدمات الوساطة والدروس الخصوصية وخدمات النقل وغيرها فضلاً عن الأنشطة التجارية الموازية كالباعة الجوالين وتجارة السلع المهربة والمسروقات .

وهذه الأنواع من الأنشطة تتصف بما يأتي :

- ❖ عدم وجود ترخيص لمزاولة هذا النشاط .
- ❖ لا تلتزم برسوم قانونية ولا تخضع لقوانين العمل الرسمية .
- ❖ عدم وجود ضمان اجتماعي ويفتقر لمعايير الصحة والسلامة المهنية .
- ❖ عدم وجود كيان مستقل أو تنظيم نقابي أو اتحادي .
- ❖ سهولة الدخول إلى النشاط الاقتصادي سواء كان إنتاجياً أو مهنياً وسهولة الخروج منه .
- ❖ كثافة العمل على حساب رأس المال الذي يتسم أصلاً بضعف المستوى التكنولوجي .

ويمكن تحديد خصائص عنصر العمل في القطاع غير المنظم بما يأتي :

- ١ - ضعف مستوى التحصيل العلمي لمعظم العاملين .
 - ٢ - الافتقار وضعف التأهيل المهني .
 - ٣ - أجور متدنية مقابل أيام عمل طويلة وقد تكون جزء من الأجور عينية .
 - ٤ - عدم توفر شبكات ضمان و إجازات مدفوعة الأجر للعاملين في القطاع غير المنظم .
 - ٥ - فرصة العمل مهددة بالضيق أمام العرض الكبير للأيدي العاملة نتيجة لتفاقم ظاهرة البطالة أما الأعمال التي يتم القيام بها فتتراوح من الأعمال الموسمية إلى الأعمال شبه الدائمة ومن الأعمال الهامشية إلى العمل الإنتاجي (للمنتجات البسيطة في الورش الصناعية حيث لا توجد التكنولوجيا إلا بشكلها البسيط جداً) .
- ويعد اقتصاد الظل مظهراً من مظاهر تخلف المجتمعات لأن من أهم سلبياته التي لا بد من التركيز عليها هي عملية هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها ، مما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية بسبب غياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية ، لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة ولا تتناسب وحاجيات الأفراد والدول والمؤسسات .

خامساً : أسباب انتشار الاقتصاد غير المنظم في العراق

إن أهم أسباب الضعف في أداء سوق العمل شدة الاعتماد على القطاع العام في خلق فرص العمل إضافة إلى عوامل تشتمل الحروب وحالة الحصار الاقتصادي وهجرة اليد العاملة حيث استيعاب أيدي عاملة غير ماهرة لكن أجوره المتدنية لم تساهم كثيراً في التخفيف من حدة الفقر فتضاfer تدني الأجور الحقيقية مع ضيق فرص العمل أدى إلى توسيع الفقر وتعميقه علاوة على ذلك أدى النمو المعتمد على الموارد الطبيعية إلى ربط التنمية على نطاق واسع بتقلبات أسعار النفط وإيراداته وإلى شل الجهود التي تبذل من أجل التنويع الاقتصادي وعلى أساس ذلك نجم عن محدودية التنويع تقليل فرص العمل وخاصة أمام الشباب وبالتالي انضمام العاطلين إلى ما يعرف بالعمل في اقتصاد الظل ومن أهم أسباب ذلك :

٧ المعدلات العالية لنمو السكان حيث يقدر بنحو ٣,٥% سنوياً وبالتالي الأعداد المتزايدة للدخاليين إلى سوق العمل حيث تتصف الفئات العاطلة عن العمل بارتفاع نسبة الشباب الذين يطرقون باب العمل لأول مرة وتقدر نسبتهم بحوالي ٥٠% من قوة العمل العاطلة ومعظمهم من حملة الشهادة الثانوية والراغبين في العمل في القطاع الحكومي وتعتبر ظاهرة البطالة بين الشباب نتيجة طبيعية للتضخم في حجم العرض من القوى العاملة والانخفاض الكبير في الطلب عليها^(٩).

٧ زيادة البطالة بين حملة الشهادات العليا بسبب ضعف التعليم الجامعي وكذلك زيادة العاطلين عن العمل في مراكز المدن والمحافظات والعاصمة (المناطق الحضرية) بسبب تزايد ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن لضعف القطاع الزراعي وتدني العمل فيه ومنافسة الإنتاج الزراعي المستورد في بعض الدول العربية للمنتجات الزراعية المحلية يضاف إلى ذلك تزايد دخول المرأة العراقية إلى سوق العمل والذي كان منخفضاً أو متدنياً في السابق.

٧ ضعف التعليم الجامعي وعدم وموائمة مع احتياجات سوق العمل من حيث الكفاءة والاختصاصات المطلوبة نظراً لانخفاض فرص العمل على المستويين الوطني والإقليمي وارتفاع معدل نمو القوى العاملة^(١٠)، وسيكون الوافدين الجدد على سوق العمل هم أكثر المتضررين حيث لا يجدون وظائف أو أعمال مناسبة وخاصة الشباب منهم وبالتالي يشكلون خطراً على الاستقرار الاجتماعي أكبر من الخطر الذي يمثله العاطلون عن العمل منذ فترة طويلة والذين انضموا الآن إلى القطاع غير الرسمي وكيفوا حياتهم وفقاً لذلك.

أما في جانب الطلب : فمن أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة ولجوء العاطلين إلى القطاع غير الرسمي في العراق هو انخفاض معدلات النمو والاقتصادي كنتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والتي لم تتيح خلق فرص العمل وبما يتلائم مع جانب العرض يضاف إلى ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها في الوقت الحالي مما ساهم في عدم خلق فرص عمل جديدة بل إن تضرر عدد من المشاريع الصناعية أو الخدمية عمل على تسريح عدد من العاملين وبحدّهم عن فرص عمل جديدة كذلك ضعف حجم الاستثمارات وإن وجدت فقد ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال والتي لا تحتاج لعمالة كبيرة، إضافة لما سبق فإن من الأمور التي ساهمت في زيادة حدة البطالة التي يشهدها اقتصاد العراقي ما شهده القطاع الخاص من تضرر جراء خفض الحماية له في ظل فتح الحدود ورفع أو تخفيض الرسوم والضرائب الكمركية مما ولد منافسة حقيقية مع المنتجات المستوردة سواء على مستوى الأسعار أو النوعية

والذي أدى إلى تقليص مستويات الإنتاج فيها والاستغناء عن أعداد غير قليلة من العاملين ، واضطرار العديد منهم في قطاعات غير منظمة في اقتصاد الظل ، وبناء على ذلك اخذ ينتشر الاقتصاد غير المنظم في العراق نتيجة لعدة أمور أهمها:

٧ الفجوة الكبيرة بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومدخلاتها أي عرض العمل من ناحية والطلب على العمل من ناحية أخرى ، حيث يؤدي ذلك بدوره إلى البطالة تدفعها ظروف المعيشة إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية وبالتالي إلى الضياع والمساهمة بتكريس ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الخفي .

٧ . تراجع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي الذي يستطيع عادة استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة .

٧ العجز التجاري الذي يشير إلى الاعتماد على الاستيراد والذي يخلق الوظائف في بلدان الإنتاج والتصدير ويخلق البطالة في بلدان الاستيراد .

٧ التعقيدات الإدارية والتنظيمية في استلام القروض والشروط العسيرة التي تفرضها المصارف وخاصة أسعار الفائدة المرتفعة فضلا عن إن قيمة القروض المقدمة لا تتناسب مع حجم الأضرار الصناعية والاقتصادية التي تعرض لها الصناعيين مع ما تفرضه المصارف المتخصصة من ضمانات أكيدة من جانب الصناعي ، ومما يزيد المشكلة تعقيد عدم اعتبار الآلات والمعدات جزءا من الضمان ، إضافة إلى افتقار المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة في منح الائتمان .

٧ ضعف البيئة الاستثمارية للقطاع الصناعي والزراعي من بنية تحتية وجوانب تنظيمية وإدارية وقانونية ، الأمر الذي أسهم في انخفاض مجالات ومستويات الاستثمار وبشكل كبير ، وعدم توجه المستثمرين باتجاهات مستندة إلى قواعد بيانات موثقة وموثوقة عن (طور هذا القطاع) الاحتياجات الفعلية وحجم الطاقات المطلوبة والموارد التي تمتاز بها الدولة .. وما إلى ذلك .

٧ انخفاض مستوى التحصيل العلمي ومستوى التأهيل المهني واتساع رقعة العمل بهذا القطاع مع ندرة فرص العمل نتيجة لتراجع عملية التنمية والتعقيدات الإدارية حيث عدم موائمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل .

٧ الأنظمة الضريبية والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

٧ انخفاض الرواتب التقاعدية والرواتب بصورة عامة دفع معظمهم إلى البحث عن وظائف أخرى خفية غير رسمية .

وقد تمت ملاحظة أن بعض العاملين في الأنشطة الاقتصادية الخفية وخصوصاً فترة الحصار الاقتصادي يفضلون هذه الأنشطة ويرتاحون إليها إلى درجة أنهم قد يرفضون بالفعل فرص العمل الأخرى الرسمية عندما يجدونها. وقد يكون مكسبهم من الوظائف المستترة يفوق مكسبهم من الوظائف الرسمية بالنسبة لمن لديهم تلك الوظائف .

وعليه إن ظهور الفساد الإداري والمالي سواء من حيث إمكانية نشأة وتطور القطاع الخاص في ظل بيئة استثمارية حاضنة للأعمال يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد .

سادسا : آثار ونتائج اقتصاد الظل غير المنظم

لقد أفرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي العديد من الآثار السلبية وتكريس بيئة من شأنها التشجيع على إقامة مختلف أنواع الورش وبياعي التجزئة والمصانع والمعامل غير المرخصة وغير المجازة صحيا ووضع اليد بحكم القوة على الأراضي الزراعية ووجود مقالع لمواد البناء والتشييد وانتشار المشروعات وبخاصة الصغيرة بشكل عشوائي غير منظم بعيدا عن الرقابة الحكومية أو سيطرة الدولة إذ غالبا ما تعمل في الخفاء وتمارس أنشطتها سواء الشرعية أو غير الشرعية ذلك إنها تتوزع في اتجاهين رئيسيين ، هما :

الأول : إن عددا مهما منها يكتسب صفة الشرعية دينيا ولكنه غير قانوني أما الثاني : غير شرعي ولا يكتسب أية صفة شرعية ويدخل في باب الدرام من مثل (بيع وشراء الأسلحة – لعب القمار – غسيل الأموال – الغش الصناعي والتجاري – التهريب بكل أنواعه – تزييف العملة – تجارة المخدرات ... الخ) فهي تكتسب طابعا جرميا يعاقب عليها القانون .

وعليه عذ دراسة آثار اقتصاد الظل فإنه يجب أن نميز بين الآثار المترتبة على (الاقتصاد الإجرامي) والآثار المترتبة على (الاقتصاد غير الرسمي) لأنهما كما يختلفان في الأساليب والإجراءات فإنهما يختلفان في النتائج حيث لا توجد أي تسمية إيجابية للاقتصاد الإجرامي .

أولاً: آثار الاقتصاد الإجرامي : إن هذا الاقتصاد يؤثر على جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وعلى مجموعة القيم الأخلاقية، ففي المجال الاقتصادي تتعدد أوجه الضرر بسبب كون معظم الأنشطة الاقتصادية تمارس نشاطها بعيداً عن أعين الرقابة الرسمية ، وسعيها إلى تحقيق موازنة نسبية تسمح لها بالاستمرار في البقاء ولعدم قدرتها على المنافسة مع نظيرتها من المؤسسات الكبيرة الحجم المحلية والأجنبية ، فأنها تكون مضطرة اغلب الأحيان إلى زيادة مستوى الغش في منتجاتها أو خفض مستوى الجودة ، وفرض رداءة الإنتاج على المستهلك وعلى نطاق واسع ولاسيما إبان فترة الحصار ، ومن خلال إعادة تدوير الإنتاج لبعض المواد الأولية مثل البلاستيك والألمنيوم ، وانتشار استعمال قطع غيار مستعملة ، مما أصبح ذلك جزء من ثقافة أغلبية القائمين على القطاع الصناعي من أفراد وشركات ، الأمر الذي أدى إلى الاستمرار بهذا النهج حتى بعد رفع الحصار ، مما ترتب عليه انخفاض مستوى الإنتاج ونوعيته وجودته وعد ذلك من أبرز المعوقات التي تحد من تطور ذلك القطاع ومنتجاته . إن معظم المشاريع القائمة تعتمد على الآلات والمعدات البسيطة والتي غالباً ما تعتمد على المهارات الفردية والتي تتوزع إلى أعمال حرفية - يدوية الصنع وبائعي التجزئة - ومهارات متوسطة حيث انخفاض مستوى التقنية المستخدمة في الصناعات ، إذ لا تزال تعتمد على تقنية لا تتناسب وتغيرات الطلب المحلي فضلاً عن أنها غير قادرة على المنافسة للسلع الأجنبية مع انخفاض درجة استخدام التقنيات في تسير أعمال المشروعات الخاصة عما يأتي :

٧ انخفاض مستوى التقنية المستخدمة في صناعات ، إذ لا تزال تعتمد على تقنية لا تتناسب وتغيرات الطلب المحلي فضلاً عن أنها غير قادرة على المنافسة للسلع الأجنبية.

٧ هروب وتهريب الأموال مما أدلى التأثير السلبي على الحركة الاستثمارية إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي .

٧ زيادة معدلات التضخم نتيجة تعميم الإنتاج الاستهلاكي .

٧ سوء توزيع الدخل القومي وإلى آثار سلبية على آلية عمل سوق الأوراق المالية وعلى عنصر المنافسة والربح وأسعار الصرف - ويترتب على هذا الاقتصاد إجراءات تؤدي إلى عدم تقدير الكتلة النقدية اللازمة أو قياس معدلات الركود بشكل دقيق .

- ٧ فقدان النظام الضريبي / أهدافه التمويلية والاقتصادية الضرورية لتحفيز وتنمية المشاريع .
- ٧ كلما ازداد معدل اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الفعلي الظاهر اكلعطى معلومات وإحصائيات مضللة وغير دقيقة عن الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية للمجتمع وأدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توزيع الناتج المحلي.
- ٧ كما أن ازدياد رقعة اقتصاديات الظل تؤدي إلى إفرازات سلبية على المجتمعات من الناحية الأخلاقية والسلوكية ، فكلما زادت مساحة الأعمال والنشاطات التي تتم في الظل بعيداً عن أعين الرقابة، كلما كثرت المفسدات .
- ٧ أن اقتصاديات الظل تعطي الأفراد غير النظاميين والمتهربين من دفع الرسوم والضرائب مساحة أكبر للعمل في ظل هذه الدوائر غير المشروعة وبالتالي تفقد الحكومات إيرادات كثيرة في ميزانياتها مما ينعكس سلباً على الإنفاق العام وعلى رفاهية المواطن .
- ٧ يلعب الباعة المتجولون بطرق غير مشروعة ، وكذلك العمالة التي تمارس أعمالاً غير مرخص لها، ومهربو العملات ، الدور الأكبر في اقتصاديات الظل ، ويذرج ضمن هذه الظاهرة ، كافة جرائم غسيل الأموال وتبييضها ، بهدف إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على أموال مكتسبة بطرق غير مشروعة مثل الرشوة والغش التجاري والاتجار في المخدرات وغير ذلك من الأنشطة المخالفة .
- أن نشاطات القطاع غير الرسمي تشكل أحياناً منافسة غير عادلة ولا تساهم بمفهوم المساواة الاقتصادية ولا تعزز من مفهوم المواطنة فهي تعمل في سدوق لا يحكمه أنظمة أو قوانين وتتهرب من دفع الضرائب على عكس المشاريع العاملة بالقطاع الرسمي التي تساهم في النظام السياسي الديمقراطي وتعزز من مفهوم المواطنة والالتزام بالأنظمة والقوانين .
- ومن آثار التستر التجاري شديدة الخطورة تلك المتعلقة بإضعاف الكفاءة الاقتصادية عن طريق الإخلال بتوزيع الموارد ، وهو ما يحدث على أرض الواقع فعليا بسبب المنافسة غير العادلة بين القوى غير المشروعة لاقتصاد الظل وقوى الاقتصاد الرسمي ، حيث تجتذب معاملات اقتصاد الظل والتستر التجاري النصيب الأكبر من الموارد المالية البشرية المتاحة بسبب ضآلة أو انعدام تكاليفها وارتفاع عوائدها مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي التي ينظر إليها على أنها غير مجدية وغير منافسة ، ما يتسبب في اتساع وانتشار معاملات التستر التجاري .
- وبناء على ذلك يمكن القول بأن الآثار السلبية ستمثل في :
- ❖ غياب جزء مهم من المجتمع لا يمكن التخطيط له .

- وبالرغم من ذلك هناك آثار ايجابية لاقتصاد الظل غير المنظم يمكن إيجازها ومنها :
- « تخفيف حدة البطالة من خلال تأمين فرص العمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع المنظم والحكومي :

- « يساهم قطاع غير المنظم في تأمين السلع والخدمات للقطاع النظامي .
- « يساهم في تحمل أعباء خفض تكاليف المستوى المعاشي للمواطنين ، على إن ذلك لا يلغي كون اقتصاد الظل هو أحد مظاهر تغل المجتمعات ، لأن من أهم سلبياته هي عملية هرق الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها ، ما يؤدي إلى تفاقم معدلات البطالة ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية وغير سوية لغياب الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجيات المجتمع الأساسية ، لا المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة ولا تتناسب مع احتياجات الأفراد والمؤسسات والدول .

144

تربليون ريال وقد تضاعف حجم السلع المزورة خلال السنوات الخمس الماضية ، ووجد ان حوالي ٧٠٪ منها مصدرها الصين .

الاستنتاجات

لا يمكن حصر الآثار الخطيرة لاقتصاد الظل والتستر التجاري ، غير انه ووفقا لنتائج العديد من الدراسات المتخصصة في هذا المجال فإن التستر التجاري يتسبب بدرجات كبيرة في إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى المحلي من دوره التشويهي للمؤشرات اللازمة لوضع السياسات الاقتصادية المختلفة التي من أهمها مؤشرات الأسعار ونفقات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي بمعنى أن واضعي تلك السياسات سيواجهون في إطار عملهم على تصميمها مؤشرات غير واقعية مما يبيؤ دي إلى وجود سياسات مختلة ، واختلال الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم خلق مشكلات وتشوهات اقتصادية جديدة ، إضافة إلى تأثيره السلبي على فعالية السياسة النقدية في الاقتصاد ، إضافة إلى أن معظم المعاملات في اقتصاد الظل تتم بالشكل النقدي المباشر ، وبالتالي فإن زيادة الأنشطة المختلفة في إطار معاملات المنخرطين في جريمة التستر التجاري ستؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وليصبح أحد الدوافع الأساسية للاحتفاظ بها، وهو ما سيؤثر على فعالية السياسة النقدية ، بسبب زيادة اعتماد المعاملات في مجال التستر التجاري على الأساس النقدي، والتي تشكل في حقيقتها احتياطات البنوك والنقود السائلة المفترض أن تكون تحت تحكم وسيطرة السلطة النقدية ، أما الآثار الاجتماعية فإن الاقتصاد الإجرامي وخاصة غسل الأموال يؤدي بشكل مباشرة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وزيادة التفاوت الاجتماعي التي يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات سياسية - يتم الابتعاد شيئاً فشيئاً عن العمل الإنتاجي وبالتالي تزداد البطالة فضلاً عن انتشار نوادي القمار والأعمال اللاإنتاجية وبالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية وزيادة معدلات الجريمة .

التوصيات

وتأسيساً على ما تقدم أن الانفتاح الاقتصادي قد كرس ظاهرة الاقتصاد غير المنظم وتحقيق مصالح العديد من فئات المجتمع وتعاضم أرباحها على حساب الفئات الأخرى متجاوزة القوانين ، حيث تدني مستويات الأجور المادية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة، والتعقيد وعدم شفافية الإجراءات الإدارية والتنظيمية والقضائية والأمنية في مختلف المؤسسات الحكومية فجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم وعرض العمل وظهور الفساد الإداري والمالي والبطالة المقنعة ، وتعد طرق الإصلاح والرغبة في الخروج من دائرة الفساد أساساً في رغبة المعنيين في صناعة القرار والمسؤولين عن إدارة البلاد نظر للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفساد وتشويه مشروعات التنمية والتي تؤدي بصورة مباشرة إلى انتهاك قيم العدالة الاجتماعية ومن تشويه لنزاهة المجتمع والمساهمة في قلب المفاهيم الأخلاقية ، فالفساد لا يكتفي بتشويه عمليات السوق ولا يتوقف عند ضياع ملايين أو مليارات الدولارات في مشاريع خاسرة بل يسلب الناس المنافع التي يفترض أن تصل إليهم كما يحطم طموحات المجتمع .

وبناء على ذلك نوصي بالآتي :

- ١- تحديد ملامح ووضع إستراتيجية لمعالجة قضايا الاقتصاد غير المنظم أخذين بعين الاعتبار خصوصية التحول نحو اقتصاد السوق من خلال الآليات وقنوات التنفيذ والمتابعة الفاعلة وإقرار القواعد التي تحكم السوق .
- ٢- العمل على نشر وتكريس مفاهيم الثقافة العمالية بين العاملين بالقطاع غير المنظم لبيان المزايا من الانخراط بالعملية التنظيمية للنقابات والمؤسسات الحكومية .
- ٣- التدخل لدى الحكومات ومؤسسات التمويل لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولتقديم القروض الصغيرة بشرط تسجيل أعمالهم وعمالهم لدى النقابات والجهات الحكومية المعنية وإعطائها مزايا مقابل ذلك .
- ٤- تسهيل إجراءات التسجيل والحد من البيروقراطية وتقديم الإعفاءات والمزايا وتخفيض الضرائب على دخول المشاريع الصغيرة .
- ٥- تطوير أساليب التأهيل والتدريب للعاملين لمواكبة متطلبات سوق العمل (ما يخص الطلب) والذي يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية .

- ٨ - الاهتمام بالمجمعات التجارية والصناعية والتي تعد بيئة حاضنة لكل الأعمال والمشروعات المبعثرة جغرافيا والتي بعيدة عن أنظار الدولة وتوفير الحوافز الاستثمارية .
- ٩ - دعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تدعم العديد من الأسر الفقيرة وتساهم فيها المرأة نشاطاً ملحوظاً وان مثل هذه المشاريع تعود بالفائدة على أكبر عدد من الشباب ولذا ، والعاطلين عن العمل بما في ذلك تشجيع التسليف الإنمائي الصناعي وزيادة دور الصناديق الاجتماعية في تطوير الصناعات الصغيرة والحرفية مما يساعد بالتالي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد الرسمي .
- ١٠ - ضرورة تنفيذ برامج وصناديق اجتماعية تقدم التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة وتوفير البنى الأساسية والخدمات في المناطق الفقيرة النائية على غرار الصناديق الاجتماعية في بعض الدول العربية ومنها الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن لمكافحة الفقر والبطالة حيث تساهم هذه الصناديق في توفير فرص العمل لأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل فضلاً عن مساهمتها في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة .
- ١١ - تغير دور الدولة من محرك للنمو إلى أداة للتنظيم وذلك من خلال الدور القانوني للدولة والتي لها صلاحية صياغة قانون العمل وتنفيذه فهي الجهة القادرة على استيعاب ضرورات النمو والاستجابة لمتطلبات العصر لبناء القاعدة المادية التكنولوجية وإقامة الصناعات الرائدة والتي بمجملها تعتبر قواعد امتصاص للعمالة العاطلة ، ومن الإجراءات الفعالة بيد الدولة التي تستطيع استخدامها من أجل زيادة استيعاب العمال العاطلين وتوفير فرص عمل أكبر عدد من السكان خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة ، ومنع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجر ومنع استخدام الأحداث في العمل وتنظيم ما يعرف بقانون الضمان الاجتماعي لترغيب وتحفيز القطاع غير المنظم للانضمام في القطاع الرسمي .
- ١٢ - الاهتمام بتطوير وتحسين الريف والزراعة العراقية واعتماد شروعات التنمية الريفية المتكاملة والمتمثلة في تنفيذ مشاريع البنية الأساسية والخدمات الضرورية في المناطق الريفية للاستفادة من تشغيل العمالة المحلية في هذه المناطق وبالتالي تساهم هذه المشروعات في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن .

١٣ - إعادة هيكلة سوق العمل كي تستوعب الزيادة في القوة العاملة الوطنية وذلك من خلال تبني برامج مختلفة تعنى بتدريب العاملين وإعادة تأهيلهم وخاصة الشباب منهم بما في ذلك تقديم الخدمات اللازمة لتمكينهم من الحصول على فرص للتوظيف ومما لا شك فيه إن إكساب قدرات فنية عالية وتقالييد عمل مناسبة واستعدادات مقبولة للانسجام مع فرص العمل المتيسرة لها أهميتها وهي من اختصاص المؤسسات الجامعية ووزارة العمل والصناعة والشباب ومختلف مؤسسات التدريب والتأهيل المهني التي يتوقف على نشاطاتها الحيوية سوق العمل لاستجابته إلى متطلبات حركة الإنتاج .

الهوامش

١. القرآن الكريم ، سورة الروم ، آية (٤١) .
٢. البنك الدولي ، " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ " ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة، ١٩٩٧ .
٣. مصطفى كامل السيد ، " الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية " ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٥٨ وما بعدها .
٤. ماجدة تامر ، majedat66@yahoo.com ؛ الحوار المتمدن ، العدد (١١٩٥) ، في ١٢ / ٥ / ٢٠٠٥ .
٥. المصدر السابق .
٦. صلاح زرنوقة ، "الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية ، مجلة النهضة ، العدد الأول ، ١٩٩٩ .
٧. E - mail: admin@thawra.com .
٨. الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٢ .
٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق ، لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ١٢١ .
١٠. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٥ .
١١. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٦ م ، ص ٢ .

المصادر

١. القران الكريم .
٢. البنك الدولي ، " تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧ " ، مركز الأهرام للترجمة ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
٣. مصطفى كامل السيد ، " الفساد والتنمية، الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية " ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
٤. ماجدة تامر : majedat66@yahoo.com ؛ الحوار المتمدن .
٥. صلاح زرنوقة ، "الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية " ، مجلة النهضة ، العدد الأول ، ١٩٩٩ .
٦. E - mail: admin@thawra.com .
٧. الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع تركيز خاص على البطالة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٠ .
٨. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق لسنة ٢٠٠٦ م .
٩. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة ٢٠٠٦ م .
١٠. جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة ٢٠٠٦ م .